



مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

قراءات
سياسية

تشرين الثاني/نوفمبر 2009

الابن سرّ أبيه :

«الجمهورية السُّلالية» في مصر وليبيا واليمن

العربي صديقي

موجز

بات الحُكّام الأوتوقراطيون العرب ماهرين للغاية في العلاقات العامة. فهم يجيدون استخدام لغة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والأسواق الحرة، فيما يُثابرون على الحفاظ على الأدوات القديمة والاعتباطية في عملية اتخاذ القرار. وخلال السنوات العشر الماضية، سقطت الأنظمة العربية في ما يمكن تسميته «الجمهورية السُّلالية»، وهو شكل من أشكال الحكومات يُترجم نفسه تقريباً بتعبير الإرداف الخُلُفي: «الرئاسة الملكية».

لكن، ومهما كان شكل المظاهر الخارجية التي تعرضها الحكومات الجمهورية داخل الأنظمة العربية، إلا أنها لا تتقدم في الواقع بأي ضمانات تاريخية أو قانونية. فالهيمنة العائلية على الحكومات العربية تختصر الدول إلى مجرد أدوات لتعزيز المصالح الخاصة والشخصية، بدلاً من تحقيق المصلحة العامة. هذا علاوة على أن الدول العربية التي توجد فيها مؤسسات سياسية محدودة، غالباً ما تكتنفها القبليّة. وهذه الأخيرة تُسفر بدورها عن مؤسسات سياسية لديمقراطية ومُشوّهة.

في مصر، المسرح بات مُعداً لاستقبال جمال مبارك كي يكون مرشح الخلافة الوحيد للحزب الوطني الديمقراطي. والواقع ان احتمال أن يخلف جمال أبيه مرتفع، إذا ما حدثت الخلافة فيما هذا الأخير على قيد الحياة. لكن، من دون حسني مبارك، سيكون جمال وحيداً، في وقت لا تخلو الساحة من مرشحين مفاجئين يمكنهم نظرياً وحرفياً أن يبلوا بلاءً حسناً في السباق نحو الرئاسة.

وفي ليبيا، حدّد معمر القذافي كلاً من الوريثين العسكري والسياسي، وبالتالي ليس ثمة مفاجآت غير مُتوقّعة هنا في عملية الخلافة الوراثةية. لكن ما يمكن أن يكون غير متوقّع، هو أن تضع قبيلة القذافي ثقلها وراء هذا الوريث السياسي أو ذاك الوريث العسكري.

في اليمن، تستند الخلافة السياسية إلى ميثاق ضمّني بين قبيلة الرئيس علي عبد الله صالح (حاشد) وبين الجيش. لذا، وحده العضو في القبيلة مُؤهل لتسنّم رئاسة البلاد. ويبدو الآن أن صالح يُعدّ نجله أحمد لاستلام زمام السلطة، من خلال تسهيل صعوده الكاسح في الصفوف العسكرية وتحميله مسؤولية قيادة أكثر القوات فتكاً في البلاد.

مصرفي (جمال)، مهندس مدني/معماري (سيف) وقائدان عسكريان (أحمد صالح ومعتمد القذافي): كل هؤلاء يُشكّلون الآن اختباراً لكل من الجمهورية العربية ولترقية الغرب للديمقراطية. وخلافتهم قد تفرغ ناقوس الموت لأدعاءات المباديء الجمهورية، أو ماتبقى منها.

لا يزال التحول الديمقراطي يُجانِب البلدان العربية، فيما فقدت الجُمهوريَّات العربية الكثير من معناها مع توريث السلطة الرئاسية بشكل مُتَّرد من الأب إلى الابن. حدث هذا في سورية في العام 2000، وكان يبدو أمراً مُرَجحاً في حالة عراق صدام لوبقي النظام على قيد الحياة. وهو قد يحدث أيضاً في المستقبل القريب في مصر وليبيا واليمن. يدرس هذا التعليق آليات الخلافة الأُسرية المُنتشرة في كل حالة من هذه الحالات الثلاث، ويستكشف الثقل المُوازٍ للبنية المؤسسية الرسمية، ويُحاول استخلاص استنتاجات ذات صلة في شأن السياسات المناسبة.

سياق الخلافة الوراثية

ثمة العديد من العوامل تضافرت لقتف الوَرثة الثلاثة غير الرسميين، جمال حسني مبارك في مصر، وسيف الإسلام معمر القذافي في ليبيا، وأحمد علي عبد الله صالح في اليمن، إلى أتون معترك السياسة في بلدانهم. فقد وُلدوا من نسل زعماء سياسيين أقوياء كانت مدة بقائهم في المنصب حصيلة المهارة والدهاء. كما أظهر الثلاثة طموحاً سياسياً كبيراً، وتكمن خصوصية جمال مبارك السياسية الرئيسة في دفاعه عن اقتصاديات السوق الحرة، بينما تكمن مكانة سيف الإسلام في الدفاع عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد. أما أحمد صالح، فقد ركز على حيازة نفوذ مُتزايد في المؤسسة الأمنية.

طموحات الثلاثة تتلون بتلون خلفياتهم المهنية. فقد ساعد تدريب جمال وخبرته كمصرفي استثماري في إنكلترا ومصر، إلى جانب خبرة شقيقه الأكبر علاء في بناء إمبراطورية اقتصادية، في تفسير ميله التجاري أو الرأسمالي. ويبدو أن دافع سيف الإسلام، الذي تدرَّب في مجال الهندسة والعمارة قبل أن يدرس العلوم السياسية في كلية لندن للاقتصاد، هو بلورة خطة كبرى لبناء الدولة وتشديد ليبيا ديمقراطية في حقبة ما بعد القذافي. ولدى أحمد صالح الذي تدرَّب في كلية ساندهيرست العسكرية مسؤوليات أمنية هامة في النظام، وقد أوكلت إليه أيضاً مهمة التفاوض في شأن الاتفاقات الأمنية الإقليمية والدولية.

السياقات التي يعمل فيها كل من هؤلاء «الوَرثة» الثلاثة لها خصوصيتها الاجتماعية - السياسية. فهي بيروقراطية - عسكرية مع عناصر مؤسسية في مصر؛ وعسكرية - قَبَلية ذات صبغة مؤسسية محدودة في اليمن؛ وعسكرية - قَبَلية في ليبيا. في مصر ليس ثمة دلائل على ما إذا كان الجيش والبيروقراطية الأمنية سيسيروا في ركاب «الخلافة التوريثية» عندما يغيب الرئيس الحالي. كما ليس واضحاً ما إذا كان الجيش سيُعِيد التفاوض حول توزيع السلطة مع رئيس جديد أو يدخل في مزيد من «المساومات» السياسية الواسعة لتحقيق خلافة سلسة. وهنا لا ينبغي أن يتم شطب القدرات المدنية، والتي هي على أشدها في مصر، وذلك بسبب قدرتها على التعبئة والاحتجاج ضد انتقال الحكم بالوراثة. وحتى لو فشلت في ذلك، يمكن لهذه القدرات أن تفرض شكلاً من أشكال «الخلافة التعاقدية»، أي تنازلات ديمقراطية في شكل صفقة استيعابية شاملة، في مقابل توريث مشروط.

في حالة ليبيا واليمن، يُعتبر التضامن القَبَلي الوجه الثاني للطبعة الدُولانية في كلا البلدين. لذلك، من المُحتم أن تؤثر هذه الدينامية القَبَلية في اتجاه ومحتوى ومُحصّلات الخلافة السياسية. فالقبيلة والجيش قد يدفعان في الاتجاه نفسه في ليبيا واليمن، وهو ما يقدومان به بالفعل في الحفاظ على النظام الحالي وعلى أصحاب السلطة، وكذلك في تحديد الجيل التالي من القيادة.

كان جميع حكام مصر في مرحلة ما بعد العام 1952، من ضباط الجيش. وقد لعب الترابط بين القيادة وبين الجيش دوراً محورياً في صورة النظام من الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات. ثم سجّلت اتفاقات كامب ديفيد

في أواخر السبعينيات بدء فترة من «تَمَدُّين» الجيش. وقام المُشير عبد الحليم أبو غزالة، أول وزير للدفاع في عهد مبارك، بقيادة هذه العملية. وفي حين سعى أبو غزالة إلى دمج الجيش في الاقتصاد من خلال إنتاج السلع الموجهة إلى الاقتصاد المدني، فإنه شرع في الوقت نفسه في برامج عسكرية صناعية طموحة. وكانت الحصيلة ارتفاعاً مفاجئاً في مكانته وظهوره العلني. لكن، بعد أن ازدادت شعبيته كثيراً في الثمانينيات، وربما حين تم تداول اسمه وإطراؤه باعتباره الخليفة المحتمل للرئاسة، أُقيل من منصبه في العام 1989. وحين تم التلميح بعمرو موسى، وزير الخارجية ابتداء من العام 1991، كبديل مُحتمل للرئيس مبارك، أقصي من المنصب في العام 2001 و«نُفي» إلى رئاسة الجامعة العربية. ومنذ ذلك الحين، لم يُربط أي اسم آخر بالخلافة بصورة جدية حتى بروز نجم جمال مبارك.

بالطبع، ثمة الكثير مما هو مجهول في مايتعلّق بالخلافة في مصر. فعلى سبيل المثال، هل سيبقى الجيش، وهو المؤسسة الأكثر دهاء وتنظيماً في البلاد، خارج المعتكك السياسي في يوم الحساب؟ على الرغم من أنه لا يبدو أن لقاءه العام محمد طنطاوي طموحات سياسية علنية، إلا أنه لا توجد وسيلة مؤكدة للافتراض بأنه قد لا تكون لديه، وألدى ضباط آخرين، مثل تلك الطموحات. فكيف ستتصرّف أجهزة الاستخبارات القوية التي يقودها حالياً اللواء عمر سليمان؟ وهل سيحظى جمال مبارك، وهو مدني يفتقر إلى تجربة وزارية، بدعم هذه الفروع الأمنية القوية في الدولة، في خاتمة المطاف؟

ومع ذلك، يمتلك جمال مبارك عدداً من العناصر في صالحه. فالرئيس مبارك قد يستطيع خلال حياته هندسة الخلافة، وسوف تُسهّل الأمر الثغرات الدستورية التي أحدثتها التعديلات التي أُقرّت في عامي 2005 و2007. والأهم من ذلك أن جمال مبارك هو المرشّح الوحيد لأسرة مبارك، إذ وجد شقيقه الأكبر علاء مكانه في مجال الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، يحتلّ جمال مكانة رسمية في هيكلية الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وهو ثاني أقوى رجل في الحزب الحاكم، لكنه في الواقع يمارس القيادة من وراء ظهر صفوت الشريف المطواع، الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشورى.

على عكس جمال مبارك، ليس لسيف الإسلام صفة رسمية في الهيكلية السياسية الليبية. ولكن هذا ليس مستغرباً في بلد يدعي القذافي نفسه أنه ليس رئيساً له. وعلى الرغم من أنه مُجرّد من أي وظيفة رسمية في النظام السياسي، إلا أن لسيف الإسلام مداخل إلى ملايين الدولارات لتمويل جمعية القذافي الخيرية التي تبرّعت بالملايين في مجال التدخلات الإنسانية وتسوية الصراعات. والأمر الذي يمكن أن يحلّ غموض طموحات سيف الإسلام لخلافة والده، ربما يكون المنافسة القوية التي قد يواجهها من جانب أشقائه الذكور الذين يمتلكون القدر نفسه من الطموح وربما يكونون أكثر قوة، ولاسيما المعتصم بالله. فهذا الأخير هو المسؤول عن الجيش والأجهزة الأمنية، ويتولى منصب مستشار الأمن القومي. هذا التوزيع للسلطة بين الأشقاء ربما يكون العائق الرئيس أمام خلافة سيف الإسلام. بالإضافة إلى ذلك، ربما تسببت ليبراليته المنفتحة، والتي تبدو ساذجة غالباً، في جعل والده يشكّ في حنكته السياسية، ويدفع قادة البلدان المجاورة إلى إبداء القلق.

بالنسبة إلى أحمد صالح، فإن ظهوره السياسي قليل للغاية. ويرتبط ظهوره في وسائل الإعلام في معظمه بزيارات دولة يقوم بها إلى البلدان المجاورة أو بالمناسبات الوطنية. قد يكون هذا الظهور استراتيجياً ضرورياً في نظام قائم على خليط من التحالفات القبليّة الحذرة. لكن، من ناحية أخرى، وفي بلد تبدو فيه الآفاق الأمنية والاقتصادية قاتمة، يُمثّل أحمد الشاب بالنسبة إلى الكثيرين من العامة، وخصوصاً في الشمال، حجر الزاوية في التضامن القبلي، ووعداً بمستقبل مُستقر في اليمن. وفي بلد مزقته جميع أنواع الانشقاقات إرباً، يرى الكثيرون أن أحمد يُمثّل

الوعد بانتقال سلس للسلطة، جنباً إلى جانب مع الحفاظ على الوحدة الوطنية. وعلى عكس جمال وسيف الإسلام المدنيين، يُمثّل المنصب العسكري لأحمد رصيده الرئيس في أي منافسة على الخلافة. وكما هو الحال في مصر وليبيا، تتبع السلطة، إلى حد ما، من «فوهة البندقية» في اليمن الذي حاكى انقلابه انقلاب الضباط الأحرار في مصر في العام 1952، وإلى حد ما، انقلاب ليبيا في العام 1969. كل هذه البلدان الثلاثة يحكمها قادة عسكريون أقوياء. والمنافس الوحيد البارز لتولّي السلطة في الحالات الثلاث، وله منصب عسكري، هو أحمد صالح. على غرار ليبيا، يُعتبر العامل القبلي حيوياً في السياق اليمني، وهذا قد يكون رصيماً آخر لأحمد، خصوصاً وأن قبيلة الرئيس القوية «حاشد» هي المهيمنة في الشمال، ولها وضع جيد داخل القوات المسلّحة. وهذا عامل يتشاطره اليمن مع ليبيا. فبعد الانقلابات الفاشلة لإطاحة القذافي في منتصف الثمانينيات والتسعينيات، التفت قبائل القذافة حول التضامن القبلي لحماية النظام.

آليات الخلافة في مصر وليبيا واليمن

1. جمال مبارك: «الرئيس الظل»

عيّن جمال على رأس لجنة السياسات النافذة في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في أيلول/سبتمبر 2002. وقد جعلته هذه الخطوة في وضع استراتيجي قوي لزيادة نفوذه، والانخراط في السياسة العامة والعمل السياسي، وتعزيز فرصه لخلافة والده. وبغض النظر عما إذا كان هذا التعيين من بنات أفكار مبارك الابن أو رئيس الحزب الحاكم صفوت الشريف، فإن ما يهم هنا هو أن هذه الآلية مكّنت جمال من أن يكون «ظل» والده في الرئاسة. ولو لم يكن جمال مرتبطاً بالرئيس بالروابط الأسرية، فإنه كان سيلعب دوراً مشروعا وديمقراطياً تماماً، بمعنى أن يوازن السلطة التنفيذية للرئيس، ويوفّر مركزاً منافساً يُغذّي النظام السياسي بالأفكار البديلة، كما تعمل حكومات الظل في الديمقراطيات الغربية.

هناك خطوة أخرى هامة ساهمت في تعزيز مكانة جمال هي اختيار اللواء عمر سليمان، رئيس الاستخبارات المصرية حالياً، وأحد أقوى المسؤولين في الحلقة الداخلية للرئيس حسني مبارك، ليكون شاهداً في حفل زفاف جمال مبارك في أيار/مايو 2007. وبهذه الخطوة الرمزية، بدأ مبارك الأب وكأنه يأتّم ثاني أقوى رجل في مصر على طموحات ابنه الرئاسية المقبلة. ومن الواضح جداً كذلك، أن حفل الزفاف أقيم في شرم الشيخ على هامش قمة دولية كبرى حول العراق، بحضور عدد من الزعماء الدوليين. وكانت الوعكة الصحية التي ألمّت بمبارك في العام 2003، حين أغمي عليه بينما كان يلقي خطاباً في مجلس الشعب، بمثابة تذكير قوي بالحاجة الملحة إلى مسألة الخلافة. إذ لو أن الرئيس مات فجأة، لأصبح جمال في حاجة إلى حام أوضاع من. ففي حياته، أسبغ مبارك على اللواء سليمان صفة رجل الدولة، بوصفه مبعوثاً خاصاً له في كثير من المهمات، بما في ذلك الملف الفلسطيني المعقد. وربما يأمل الرئيس بعد وفاته، حيث يصبح سليمان عند هذه النقطة صانع الملوك، أن يُساعد على تسهيل طريق جمال إلى الرئاسة. لكن، من الممكن أيضاً بطبيعة الحال أن يتصرّف سليمان بطريقة أخرى، إما عن طريق التخلّي عن وضعه كراعٍ للوضع الراهن إلى أجل غير مُسمّى، أو بالسعي إلى أن يكون هو نفسه الرئيس.

في الواقع، يتمتّع سليمان بمكانة بارزة. فهو يحظى بسمعة بوصفه غير فاسد، وبكونه محبوباً على نطاق واسع. وهو الرأس الوحيد لمديرية المخابرات العامة في مصر الذي يبرز ويشتهر منذ صلاح نصر، الأب المؤسس لجهاز المخابرات في البلاد (1955 - 1967). وفي المقابل، أثبت قائد الجيش، المشير طنطاوي، أنه لا يحظى سوى بنفوذ سياسي محدود، وربما يكون هذا هو السبب في أنه كان وزير الدفاع الأطول خدمة في مصر. غير أن هيئة كبيرة من

الضباط الكبار، الذين لهم آراء مختلفة، ستكون هامة في حالة حدوث فراغ مفاجئ في السلطة. إذ صحيح أنه تم إضعاف الجيش سياسياً في ظل حكم مبارك، إلا أنه لا يزال، إلى جانب أجهزة المخابرات، قوياً للغاية.

مبارك الأب واع جداً لأهمية المؤسسة العسكرية، وهي الهيئة المؤسسية التي كان لها دور حاسم في إطلاق مستقبله الرئاسي. ويجري على نحو متزايد تدريب جمال على التفاعل مع الجيش والاحتكاك مع كبار ضباطه. وفي المناسبات الوطنية التي تجمع الرئيس والجيش معاً، من قبيل الذكرى السنوية لـ«تحرير سيناء»، بما في ذلك الأخيرة في نيسان/أبريل 2009، أخذ جمال مبارك وضعاً متقدماً فيما كان والده يُخاطب جنرالاته. وفي العام 2005، جلس جمال، يحيط به الجنرالات، قبالة المنصة الرئاسية. وفي العام 2006، في سابقة خرقَت البروتوكول، جلس كبار القادة العسكريين في البلاد وراء جمال مباشرة. حدث هذا على الرغم من أنه لا يشغل أي منصب رسمي أودستوري في الدولة.

على مستوى آخر، تُوسّع «الحملة الرئاسية» لجمال دائرة اهتماماتها، وتوسّع إلى ضمان ولاء الأقباط. كان جمال لبضع سنوات يُغازل الأقباط بزياراته لهم خلال احتفالات عيد الميلاد. وخلال زيارته للكنيسة في العام 2007 بمناسبة عيد الميلاد، لم يُستقبل جمال بتصفيق طويل من جانب الحضور وقوفاً وحسب، بل استُقبل أيضاً، وللمرة الأولى، من قِبَل بابا الأقباط شنودة الثالث. ومامن شك في أن هذه الزيارات مدروسة ليس لـ«استلحاق» الأقباط في الداخل وحسب، بل أيضاً لاسترضاء اللوبي القبطي القوي في الخارج، والذي يشتهر بموقفه الحاسم ضد النظام.

لا حاجة إلى أي جهد من هذا القبيل لجذب بيروقراطية الأزهر الدينية التي تعتمد على رعاية الدولة. لكن لا يزال يتعين توسيع هذه الحملة الانتخابية الرئاسية المبكرة لتشمل المعارضة العلمانية المنشقة، أو جماعة الإخوان المسلمين التي لا تُتقهر. لكن الزمن وحده كفيل بأن يظهر ما إذا كان جمال سيعقد صفقات أو يتفق على «مواثيق خلافة» مع هذه التجمّعات السياسية، غير تقديم تنازلات على شكل استيعاب سياسي شامل.

بعد أن قرّر عدم المضي قدماً في خطته لتأسيس حزبه «المستقبل» بهدف تعبئة وتجديد وبناء قاعدة قوّته من الخريجين الشباب والمهنيين في مصر، ليس لدى جمال مبارك من خيار سوى البحث على الدوام عن تحالفات سياسية. فمجتمع رجال الأعمال ليس متيناً بما فيه الكفاية ليكون نقطة انطلاق لعمله كرئيس لمصر. ويُدرك جمال هذا، ولذا، صعد في الآونة الأخير خطابه السياسي الوطني، بما في ذلك دعوة مصر إلى تطوير برنامج للطاقة النووية.

ويقوم جمال أيضاً بحملة على أساس برنامج للتغيير و«مستقبل جديد». ويمثّل استخدام هذه اللغة قاسماً مشتركاً بين كل من جمال مبارك وسيف الإسلام، الذي تُشبه صورته «المستقبلية» وخططه لليبيا صُور وخطط جمال مبارك لمصر. ويتم استخدام لغة جديدة تضاهي أهداف «التجديد» للوريثين الشبابين. إذ يُقدّم جمال نفسه على أنه القوة الدافعة في عربة التغيير في الحزب الحاكم. فرؤيته ليست من أجل «مصر الجديدة» وحسب، بل أيضاً من أجل ما يمكن تسميته «الحزب الوطني الجديد»، كما لو كان جمال يستعير صفحة من كتاب طوني بليز السياسي. ويتم تقديم جمال مبارك بوصفه المهندس الرئيس لـ«قيادة التغيير». كما تستحوذ مصطلحات مثل «جيل المستقبل»، المنظمة الشبابية التي يتولى جمال رعايتها، و«العبور إلى المستقبل»، وهما شعار مؤتمر الحزب الوطني للعام 2005 وحملة الرئيس حسني مبارك لانتخابات الرئاسة، على محاولة جمال لتصوير نفسه على أنه مُبتكر ومُجدد الحزب والبلاد.

بالطبع، المصريون غير راضين عن حالة الفساد، والمحسوبية، والصفقات المشبوهة التي تنطوي على بيع الأراضي

واحتياطيات الغاز والنفط والتخلف والتبعية، والسياسة الإقصائية، والجمود في قيادة العالم العربي، والعداء الرسمي لحركات المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان. كما تُشكك أصوات كثيرة أيضاً في معاهدة السلام مع إسرائيل والشروط «المُدلة» لعودة سيناء، والتي تمنح مصر سيادة جزئية فقط عليها. هذا السجل مُرهق بالنسبة إلى جمال مبارك. ولذا، فإن مكانته المتميزة ثمنها: إذ يتحوّل الأداء الضعيف للنظام إلى عائق. وقد أثرت أوجه القصور في النظام عليه بصورة سلبية. إذ أن اسمه مرتبط ومُطّخ بشكل لا يمكن إصلاحه بفشل الحزب الحاكم وبظهور طبقة جديدة من الأثرياء الذين يرى الكثيرون أنهم ينهبون البلد الذي تحكمه العائلات ذات النفوذ والمصالح التجارية المدعومة بالإكراه وبالتهديد به.

وفي خاتمة المطاف، وعلى الرغم من جهوده لتلميع صورته وعقد التحالفات مع المجموعات المختلفة، لن يرث جمال السلطة إلا إذا كان الجيش وأجهزة الاستخبارات تدعمه. وحتى مع ذلك، ولكي يكون مثل هذا التحوّل ناجحاً وسلساً، ينبغي أيضاً التوصل إلى نوع من التفاهم مع حركة الإخوان المسلمين والمعارضة العلمانية، وكذلك عقد «صفقة جديدة» من نوع ما مع المجتمع المدني المصري.

وإذا ماتدخّل القدر لـ «تخريب» أي خطط لجمال لوراثة السلطة خلال وجود والده في الرئاسة، عندها يمكن أن تتكشف سيناريوهات عديدة: إذ يمكن ترتيب نوع من الخلافة على عجل على النمط السوري، ولكن قد يكون من الصعب إقناع الشعب المصري بهذا. والسيناريو الثاني هو أن يتدخّل عمر سليمان بوصفه راعياً. وربما يكون مقبولاً، على الأقل كشخصية انتقالية، بالنسبة إلى الجيش وجزء كبير من المجتمع. هذا السيناريو من شأنه أن يُضعف خلافة جمال، وربما يُغيبها إلى أجل غير مُسمّى. والسيناريو الثالث هو أن تنتهج الخلافة طريقاً «دستورياً»، بحيث تُجرى الانتخابات في غضون أشهر. وإذا ماتعاون الجيش وأجهزة الاستخبارات، عندها يصبح ترتيب فوز جمال الانتخابي أمراً ممكناً. لكن، ستظلّ هناك تساؤلات قوية حول شرعيته، ما لم يتم السماح لمرشحين ذوي صدقية ومن الوزن الثقيل (بما في ذلك المُستقلون ومرشحو جماعة الإخوان المسلمين) بالترشح لمنصب الرئاسة.

2. سيف الإسلام: بين «رئاسة الظل» والتوريث

ليبيا هي بالفعل سلالة قائمة بذاتها بامتياز. إنها مثال نادر على بلد يمتلك فيه الزعيم الدولة إلى هذا الحد أو ذاك؛ الخط الرسمي هو أن القذافي الأب لا يتولى أي منصب رسمي، أي أنه ليس أكثر من زعيم أمر واقع. ومن المثير للاهتمام أن ابنه الأكبر من زواجه الثاني، سيف الإسلام، يقوم بوظيفة المعارضة «المؤالية».

لقد كانت مؤسسة القذافي الدولية للجمعيات الخيرية والتنمية مجالاً حيوياً، مَنَح سيف الإسلام القوة السياسية والأهمية والظهور في الداخل والخارج. وهي منذ إنشائها في العام 1997، كان لها الفضل في إخراج ليبيا من خزي السياسة الخارجية المضطربة والعزلة الدولية، والانتهاكات البشعة في مجال حقوق الإنسان، والمغامرات المكلفة. كما تتولى شقيقته عائشة إدارة هيئة مدنية مستقلة هي جمعية «واعتصموا» الخيرية. ويتولى شقيقه الساعدي رئاسة اتحاد كرة القدم في البلاد، ويتولى أخواه الأصغر سناً (باستثناء «المشأغب» هنيبيل الذي يشتهر بعشقه للسيارات السريعة ومزاجه الشرس)، والمعتم، وإلى حد أقل بكثير، خميس، إدارة الجهاز الأمني والعسكري. هذه الدائرة السلالية الحاكمة هي في آن أوليفارشية (حكم القلة) تجتمع في أيديها الموارد السياسية والمالية والقسرية، وموارد البنية التحتية التي لا تتوفر لأي مواطن ليبي آخر أو منظمة أخرى - بما في ذلك المسؤولون الكبار في الدولة الذين يتم تعيينهم وطردهم بناء على النزوة - وشبه «تعددية» تتنافس فيها مراكز داخلية مُنفصلة بين بعضها من أجل النفوذ والثروة. هذه التعددية داخل الأسرة تساعد على تعزيز القبضة على المجتمع من دون أي وسيلة لتحدي العائلة

هذا السياق لموضوعة صعود نجم سيف الإسلام مختلف تماماً عن ذلك الذي يسعى جمال مبارك من خلاله إلى الخلافة. فعلى هذا الأخير (جمال مبارك) أن يلتفت إلى الأجهزة الأمنية القوية، وهو يخضع إلى التمحيص والاحتجاج من قِبَل المعارضة الدينامية إلى حد ما، والمجتمع المدني الذي استفاد من 150 سنة من التطور السياسي. أما سيف الإسلام، فيعمل في مجتمع تُعدّ المؤسسات فيه، بما في ذلك الجيش، من بين الأضعف في العالم العربي، وحيث لم تُعدّ الهيئات المدنية والأحزاب السياسية والمعارضة المستقلة والتنظيم السياسي موجودة منذ انقلاب العام 1969.

يملك سيف الإسلام، وفق أي معيار، «رؤى» أكثر من جمال مبارك. فهو يخترع دوراً قيادياً لنفسه من خلال الشروع في تنفيذ أجندة طموحة. وقد دشّن الطريق بتأسيسه الجريء لمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية في العام 1997. كانت ليبيا آنذاك في خضم أزمة كبرى، ومُحصرة من قِبَل المجتمع الدولي في الخارج، ومهزوزة على الصعيد المحلي من خلال حملة مطاردة «الخونة». كانت الإعدامات مُمارسة شائعة في عامي 1995 و1997، حيث أُعدم العديد من المنشقين بعد محاكمات جائرة. وكانت كل أنواع المعارضة السلمية والعنيفة محظورة وتُعاقب بشدة. كما كانت ليبيا تُعاني من نصيبها من أنشطة «جمهورية الخوف» التي ميّزت عراق صدام حسين. وتهدف حملة سيف الإسلام لحقوق الإنسان التي ترفع شعار «الحقيقة للجميع» إلى الحد من تجاوزات تلك الفترة وإعادة بناء العلاقات مع المجتمع.

ومن خلال حملة «الحقيقة للجميع» لحقوق الإنسان، عمل سيف الإسلام على نزع سلاح اللجان الثورية، ومعاينة المذنبين بارتكاب جرائم القتل والتعذيب وتعويض الضحايا. وهدفه النهائي هو تمهيد الطريق أمام تحقيق المصالحة الوطنية، كما أنه القوة الدافعة وراء الحملة إلى اعتماد دستور مكتوب و«عقد اجتماعي» جديد. وفي الوقت الذي ينشط فيه بلا كلل ك«مناضل» من أجل حقوق الإنسان، يعمل سيف الإسلام مبعوثاً لوالده، ووسيطاً لقضايا التعويضات وحل النزاعات الخاصة بليبيا، مثل تلك المتعلقة بقضيّتي لوكربي والمُمرّضات البلغاريات، ويتوسّط في الحالات الإنسانية وحتى في صناديق دفع الفدية. وقد عمل سيف الإسلام أيضاً علناً لتحرير وسائل الإعلام، وتشجيع الخصخصة، وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم.

لقد جعل سيف أجندة حقوق الإنسان حصنه الحصين الخاص. بيد أن سجين الضمير فتحي الجهمي لم يُعطَ أبداً حرية انتقاد النظام أو النضال من أجل حقوق الإنسان. وفي حين أن سيف حشد موارد الدولة واستخدم حمايتها في خضم مسعاه ليكون «بطل» حقوق الإنسان في ليبيا، إلا أن الجهمي عوقب لمحاولته أن يكون نشطاً وصريحاً باسم الهدف نفسه (حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة)، فسُجن وقضى نفيه بعد أيام قليلة من السماح له بمغادرة ليبيا لتلقي العناية الطبية في الأردن. أما لماذا فشل سيف في تحرير الجهمي أو الدفاع عنه، فهو سؤال يُحتمل أن يُلاحق وريث القذافي إلى أمد طويل.

ومع كل ذلك، يكتسب سيف الإسلام نفوذه مباشرة من تسامح والده ودعمه، وفي نهاية المطاف لا يمكنه المغامرة بعيداً عن السرب. ففي حين يحرص على مواصلة حملته من أجل حقوق الإنسان، على سبيل المثال، إلا أنه برّاً والده من اللوم مراراً، لابل هو دافع عن السجل الحالي للجان الثورية بعد انتقاده لها في السابق. ويسعى سيف الإسلام إلى تجنّب وراثة آثام والده، بينما يعتبر، في الوقت نفسه، زعامة والده «خطأً أحمر»، و«حقيقة مُقرّرة» لا يمكن التفاوض في شأنها أو تحدّيها. ففي عدد كبير من المحاكمات التي دعمها سيف الإسلام والمتصلة بجرائم سابقة، من غير المُحتمل أن يتم المسّ بكبار الشخصيات القريبة من والده. علاوة على ذلك، قدّم سيف الإسلام من الوعود أكثر مما

كان قادراً على تحقيقه: فقد وعد بالوظائف ولكن لم يتم توفيرها، والمشاريع السكنية الفخمة متأخرة سنوات عن موعدها وتتجاوز الميزانية بشكل صارخ، وهلمّ جراً.

على الرغم من أن سيف الإسلام يتمتع حالياً برصيد كبير من الأهمية العامة، ولاسيما في الخارج، إلا أن خلافته تتعرض إلى تحدّ خطير. ويُعتبر شقيقه الأصغر المعتصم أعتى منافس له. وبما أن أجهزة الأمن تحت قيادته، فإن لدى المعتصم الوسائل اللازمة للظهور بوصفه رجل ليبيا القوي في المستقبل.

في ليبيا، لن يكون أي شخص يخلف القذافي في حاجة إلى «شريك» لإضفاء الشرعية على الخلافة. فليبيا لاتملك سوى القليل جداً من الرصيد المؤسسي أو المدني، ولاتوجد أحزاب سياسية، ولا يحتل المنشقون الكبار والمستقلون مكانة أوفياء خاصاً، كما أن جميع القوى الرئيسة هي من داخل البيت الحاكم. التحدي الرئيس سيكون من داخل الأسرة لامن خارجها. وقد يتفق سيف الإسلام والمعتصم على تقاسم السلطة السياسية والعسكرية، على الأقل لفترة من الوقت، والا فقد يتم تقرير الخلافة سريعاً بالقوة، وربما لصالح المعتصم. والشئ المؤكد في أي خلافة ليبية هو أن المجمع القبلي - العسكري سيكون عاملاً حاسماً في ترتيب الخلافة وتقريرها، لكن لاتوجد ضمانات بأن يتمكن الزعيم المقبل من الحفاظ على سفينة الدولة طافية طويلاً كما فعل والده، أو منع اندلاع «تمرد». إن ليبيا مزيج من أربعة كيانات (طرابلس وبرقة وفرنّان والمناطق الشمالية من كانم بورنو) لم تكن موحدة تاريخياً؛ والجزء الغربي من ليبيا، على وجه الخصوص، يشعر بخيبة أمل متزايدة من جمهورية القذافي.

3. الخلافة اليمينية: الصعود البطيء لأحمد صالح

صوّر «اليمن السعيد» هي صوّر وهمية في يمن يُخيّم عليه اليوم الخوف من شبح الانقسام وعدم الاستقرار والفقر. واليمنيون مُنشدون بعدد غفير من الأزمات بما في ذلك الانقسامات القبليّة والطائفية التي تُهدّد السلطة المركزية وتحدّها باستمرار. ولليمنيين نظرة مختلفة إلى «التوريث» عن تلك الموجودة في مصر وليبيا. فالمجتمع المدني، العلماني والإسلامي، في مصر، أعلن معارضته للخلافة الأسرية إلى حد ما. وفي ليبيا، ينظر الكثير من الليبيين إلى فترة الحكم الطويلة لأسرة القذافي والسلسلة الطويلة من سياسة التجربة والخطأ على أنها كابوس كلما عجل بالرحيل كلما كان ذلك أفضل. وتُشير انقلابات الماضي والمعارضة في المنفى إلى مجتمع سعى جاهداً إلى التغيير، لكن سكونه اليوم يعود إلى الحضور الكثيف للشرطة، إلى جانب وجود درجة من الاستلحاق. أما في اليمن، فلا يزال الكثيرون ينظرون إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي يتولى السلطة منذ العام 1978، على أنه حجر الزاوية الذي يُحافظ على تماسك بلد تُؤدّي فيه الانشقاقات بسهولة إلى الانقسام والاضطراب. وهذا هو أئمن وأعلى رصيد سياسي له. فصورة القوة والسلطة والقدرة على الحسم في الحفاظ على وحدة اليمن لاتزال تدعم رئاسة علي عبد الله صالح.

لكن لامجال للسذاجة هنا. فكما هو الحال في بقية بلدان العالم العربي، ثمة شكاوى من الفساد والمحسوبية وعنّف الدولة والتميز في توزيع الكعكة الاقتصادية. وقد ساهمت هذه العلل، إلى حد ما، في صعود القوى والنزعات المُتمردة والمُثيرة للانقسام. لكن في مناقشات أوسع مع المسؤولين والناشطين، ثمة اعتراف، على مضمّن، بأن الرئيس صالح يساعد على بقاء اليمن موحّداً. هذا هو الرأي في الشمال، على الأقل. وبلعبه ذلك الدور، يعتمر الرئيس صالح قبّعات عديدة، بصفته زعيماً قبلياً، ووسيطاً قبلياً، ورئيساً، وقائداً عاماً للقوات المُسلّحة، وزعيماً للحزب. لكن وضعه بوصفه «غاريبالدي اليمن» يتعرّض إلى الاختبار، وقد يتعرّض إلى الخراب بسبب التمرد في الشمال والجنوب. وفي الواقع، يُوازن الرئيس صالح بدقة في الوقت الحالي بين أدواره المُتعدّدة في وقف مدّ النزعة الانفصالية في الجنوب، ومحاولة وضع حد للتمرد الحوثي في الشمال. ففي التعامل مع الحوثيين، يتصرّف الرئيس صالح بوصفه زعيماً

قَبَلِيًّا، حيث يسعى إلى الوساطة والتفاوض ويعمل في الوقت نفسه على التعامل معهم عسكرياً، ويقوم بواجبه باعتباره أبرز جنرال في البلد الذي مزّفته الحرب.

علاوة على ذلك، فإن الدولة التي يقودها الرئيس صالح كَيّفت نفسها مع محيطها القَبَلِي. وبالتالي، فإن الدولة تتصرّف، عند الحاجة، ليس بوصفها المُمثّل القانوني العقلاني وإنما بوصفها كياناً «قَبَلِيًّا»، وتُوَزّع العدالة «القَبَلِيّة». ويُحاكي سلوكها السياسي سلوك القبائل في استخدام العنف. فهي تجد نفسها تستخدم «الرشاوى» في شكل وظائف أوهبات مالية لشراء الولاء أو استمالة الخصوم. ويستخدم الرئيس صالح شبكات غير رسمية في عقد مساومات مع مختلف القبائل والطوائف. ويتطلّب حكم اليمن وهيئاته وهويّاته المدنية «العنيدة»، في بعض أنحاء البلاد، التلاعب بـ«قبّعات» ومهارات وأدوار مختلفة. ويعزي البعض إليه فضل الحفاظ على وحدة البلاد في حرب انفصالية ضد شركائه السابقين في الجنوب العام 1994، وضد قوى قَبَلِيّة وطائفية في الشمال والجنوب مؤخراً. والأحداث الجارية قد تُضائل من حجم التفاوض في شأن أوراق اعتماد الرئيس صالح التوحيدية.

أدى هذا الاعتراف، إلى حد ما، خلال السواد الأعظم من أكثر من 30 عاماً من العمل السياسي في القيادة، إلى تعويض الرئيس صالح جزئياً باعتباره حاكماً. بيد أن مثل هذا التعويض لم يتمدّد تلقائياً ليشمل ابنه. فالرئيس صالح يستمدّ شرعيته من تأسيس اليمن الجديد في العام 1990، ومن استخدام مهارته وإكراهه ومكّره للحفاظ على تلك الدولة. وابنه أحمد لم يكتسب حتى الآن مثل هذه المؤهلات.

علاوة على ذلك، وخلافاً لجمال مبارك أوسيف الإسلام، فإن أحمد ليس «وريثاً مُرتقباً» ظاهراً حتى الآن. لكنه على الرغم من ذلك وريث مُحتمل، حيث تُركّز المعارضة على نحو مُتزايد وبشكل مُتقطع على هذه المسألة. ويشترك أحمد مع سيف الإسلام والمعتصم في ميزة دعم القبائل. ويُمثّل هذا الدعم القَبَلِي مورداً يمكن استخدامه في احتلال المركز لخلافة والده. وعلى عكس كل من جمال مبارك وسيف الإسلام، يمتلك أحمد رصيذاً إضافياً: إمكانية الوصول إلى السلطة العسكرية والأمنية. فالمُجمع القَبَلِي - العسكري مُهم في اليمن. كما أن صعود العقيد أحمد إلى قِمّة القيادة العسكرية، يمنحه الوسائل اللازمة للدفاع عن مُطالبته بعباءة الزعامة الخاصة بوالده، إذا ما اضطر إلى المنافسة عليها في المستقبل.

قد لا يكون أمام أحمد الصالح خيار في هذه المسألة. فقد تم بالفعل حصره في منطلق خلافة ذي اتّجاه واحد. وترقيته السريعة إلى رتبة عقيد، متجاوزاً آخرين لديهم فترة خدمة أطول، هي جزء لا يتجزأ من هذا المنطق. ففي العام 2002، عين الرئيس صالح أحمد مسؤولاً عن الحرس الجمهوري، الوحدة القتالية الأكثر تطوّراً والأفضل تجهيزاً في البلاد. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن بيان مُسجّل من جانب أحمد يُشير إلى أنه يريد أن يخلف والده. لكن الأفعال أعلى صوتاً من الأقوال. فحقيقة أن العقيد أحمد هو قائد أخطر وحدتين قتاليتين في البلاد، الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، هي أكثر من مُجرّد مهمة تشريفية. ومن خلال الجمع بين قيادة القوتين، يتم منح أحمد السلطة اللازمة للدفاع عن الرئاسة والقَبيلة والبلد.

هذا يطرح بُعداً مثيراً للاهتمام حول أحد جوانب الخلافة الذي تشترك فيه اليمن مع ليبيا، والمتمثّل بوجود مسار مُزدوج للخلافة. فتمظيم الخيارات يهتم بحالات الطوارئ في المستقبل، وهي الاستراتيجية التي حقّقت النجاح لحافظ الأسد حين توفّي ابنه الأكبر باسل، الذي كان قد مُنح مهنة عسكرية، في حادث سيارة في العام 1994. وكان صدام حسين يُجهّز كلاً من عدي وقصي لوراثة حكمه. وحين أصبح عدي شبه مشلول في أعقاب محاولة اغتيال في العام 1996، تخطّاه قصي بوصفه أكثر ملاءمة لرئاسة الجمهورية. ويمتلك القذافي في سيف الإسلام الوريث

«السياسي» وفي المعتصم الوريث «العسكري». وفي اليمن، يمتلك العقيد أحمد السلطة الكافية لـ«شغل» المركز بدعم قبلي. وفي الواقع، فإن التكافل بين القبيلة والجيش هو من القوة بحيث لا يُرجَّح أن ينجح أي تحدٍّ عسكري للعقيد أحمد. فالمناصب العسكرية الأكثر حساسية يشغلها أبناء قبائل حاشد الذين لهم روابط دم مباشرة بالرئيس. وقد تم جعل الرئاسة «قبليّة» إلى حد ما: وهذا هو لبّ الخلافة المزدوجة في اليمن. ويُفترض أن يكون العقيد أحمد أول «وريث مرتقب»: فيما سيكون زعماء قبيلة حاشد الذين لهم صلة بالرئيس في المركز الثاني في ترتيب وراثة الرئاسة، إذا ما أدت عوامل غير متوقعة إلى استبعاد العقيد أحمد. من بين هؤلاء الرجال، هناك ثلاثة أخوة غير أشقاء هم: العميد محمد صالح الأحمر، قائد سلاح الجو اليمني، والعميد علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشمالية، والعميد علي صالح الأحمر، رئيس أركان القيادة العامة، وأربعة أشخاص آخرين هم أبناء عم. وهناك أشخاص آخرون كثر أقرباء للرئيس بحكم الزواج بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثمة شيء واحد يجب أن يُفهم مما سبق: الرئيس صالح يتقاسم الكعكة السياسية والاقتصادية، لكنه لا يُوزع القيادة العسكرية. فالقيادة العسكرية هي المعقل الذي يقتصر على الدائرة المُقرّبة من زعماء قبائل حاشد الأقوياء. وتعدّ هذه «بوليصة تأمين» أساسية: الرئاسة تبقى ضمن حاشد. وهي ليست لقمة سائغة. وتقاسم الكعكتين الاقتصادية والسياسية يفيد في شراء الولاء. ويمكن أن نُطلق على هذا «الحل العازل» للرئيس صالح: توزيع الموارد والوظائف في البلاد على المجموعات السياسية والاقتصادية التي تكون بمثابة «درع» رئيسي يُقلّل من أثر التحديّ السياسي، ويساعد في توفير الحماية في مواجهة احتمال حدوث خراب سياسي. هذا الحل يُحقّق النجاح بالنسبة إلى القبائل التي تُوضّح شهرتها السياسية وفرص صنع الثروة، التي أتاحتها لها صالح، على نحو كاف، عن إضاعتها فرصة سانحة للحصول على دور في السيطرة على القيادة العسكرية والأمنية. إذ أن أبناء وأقارب الراحل الشيخ عبد الله الأحمر (الزعيم الأعلى لتجمّع قبائل حاشد الذي تنتمي إليه عشيرة الرئيس صالح سنحان)، مستفيدون على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فابنه الثاني حامد يتولى منصباً رفيعاً في البرلمان وفي حزب التجمّع اليمني للإصلاح، وقد أثبت في انتخابات العام 2006 أنه نَدّ كبير لأي من الساسة في البلاد، وبديلاً كفوّاً لوالده. وتقطيع الكعكة بين قبائل حاشد وحلفائها هو واحد من العوامل التي سمحت لحميد بامتلاك حصة غالبية في واحدة من أكبر شركات الهاتف المحمول في اليمن، «سبافون»، وصنع ثروة منها ومن الخدمات المصرفية الإسلامية.

لأتشكّل مسألة الخلافة إلى الآن جزءاً من الخطاب العام الصريح في اليمن. ومع ذلك، فهي بند ساخن على أجنحة المعارضة والمجتمع المدني. وكما هو الحال في ليبيا، يتقاطع الرسمي وغير الرسمي في السياسة اليمنية. وعلى غرار ليبيا، تترجم السياسة العشائرية في اليمن نفسها عبر تعظيم القبيلة الحاكمة على القبائل المنافسة. وهكذا، أعاد القذافي، الذين تتركّز في أيديهم الثروة البترولية والدعاية والإكراه والدولة، تشكيل معادلة القوة في ليبيا ليحوّلوا أنفسهم من رعاة للماشية إلى رعاة للناس. لكن، ثمة قدر من التوزيع في ليبيا (ربما بفضل توافر الثروة النفطية) يكبح التنافس بين القبائل.

على النقيض من ذلك، التنافس بين القبائل في اليمن هو الآن أشدّ ضراوة. وأحد نتائج هذا التنافس هو أنه تم تحويل الدولة، إلى حد ما، إلى شكل من أشكال «الغنيمّة». ويتم الحفاظ على تماسك المركز بواسطة شبكة مُعدّدة من العلاقات المُتشابكة والوائقة التي تتسلّل إلى توزيع السلطة والوظائف الاستراتيجية والمنح، بطريقة جعلت العلاقات الاجتماعية سلسلة لانهاية لها من الشبكات الزبائنية (الراعي والتابع) المرّتبة هرمياً. فمائلة الرئيس وقبيلة حاشد الشمالية كلها مرتبطة بروابط الدم. وتترسّخ هذه الروابط القبليّة أكثر عبر منح الامتيازات إلى أبناء القبيلة، لكن هؤلاء يتلقون غنائم الدولة بصورة متفاوتة. وفي المقابل، فإن هذه المكاسب تُعمّق التضامن القبليّ والقُدّرات المادية المُتاحة لهم للدفاع عن نَسَب العائلة، والامتياز المُصاحب (بما في ذلك «احتلال الدولة») والمحسوبة. علاوة على ذلك، فإن حصولهم على غنائم الدولة يمكنهم من تطوير شبكات أدنى منهم رتبة تعمل بطريقة مُماثلة، وذلك

باستخدام نماذجهم الخاصة من الرعاية لصنع عملاء تابعين. فالرئيس يُوزَّع على نَسْله الفوري (ابنه أحمد)، ومن ثم أبناء الأخ (يحيى وطارق)، يتبعهم الأقارب بالنسب (مثل عائلة الأكوغ) وأبناءؤهم، وهلمَّ جراً. ويقوم الوزراء بالشيء نفسه، وكذلك تابعوهم، بحيث يُكرَّرون ويضاعفون النمط نفسه من المحسوبة.

بالتالي، لأشكّل التوريث في هذه الحالة إلاً بعداً واحداً لدينامية شاملة جعلت الخلافة أمراً روتينياً في الموارد العامة والخاصة. إذ يتم إلى حد كبير توريث المناصب العامة والوظائف الخاصة من الأب إلى الابن، أو أعلى الأقل وفقاً للعلاقات القبليّة في اليمن. ويوجد نوع «لين» من هذا في ليبيا ولكن ليس بالقدر نفسه أو بالشدة نفسها. التوزيع لا يزال شبه «اشتراكي»، ولا سيما تخصيص المنح الدراسية (التي استخدمت كرشاوى سياسية وأدوات تعبئة للشباب وتعزيز قاعدة السلطة من قبل سيف الإسلام). وفي مصر، ثمة بعض القيود على المحسوبة وتوريث الوظيفة في الجيش أو البرلمان، حيث أنها ليست شبه مُمأسسة كما هي كذلك تقريباً في اليمن. فنوع المحسوبة الموجود في اليمن يخترق جميع مستويات توزيع الدولة للسلطة وفرص العمل حيث يُمثّل التوريث من الأب إلى الابن عنصراً ثابتاً بشكل خاص. ويُجسّد مجلس النواب (البرلمان) هذه الممارسة حيث يُمرّر كثير من النواب المنتهية ولايتهم مقاعدهم لأبنائهم، أو يستغلون وضعهم أو مركزهم، بما في ذلك في القوات المسلّحة، لتسهيل الدخول إلى البرلمان. ونتيجة لذلك، يُطلق على مجلس النواب اليمني، اسم «مجلس الأبناء». هناك أمر ذو مغزى يتمثّل في أن الانتقادات الموجهة ضد «مجلس الأبناء» قبل خمسة عقود ساعدت في إسقاط النظام الإمامي، كما أن العديد من النقاد يُشبّهون حكم الرئيس صالح، على نحو متزايد، بحكم الإمام يحيى (1918 - 1948) ومن بعده ابنه أحمد (1948 - 1962) في شمال اليمن.

مسألة الخلافة في اليمن مضمونة أكثر من تلك التي يجري التكهّن بها في مصر وحتى في ليبيا. وفي ظل الظروف الراهنة والمتوقعة قريباً، إذا مات وُفّي الرئيس صالح فجأة، فإن القبيلة والجيش سيدفعان العقيد أحمد صالح إلى كرسي السلطة. ومع ذلك، فمن دون إرث والده وخبرته، سوف يكون من الصعب عليه إدارة التحديثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة التي تُواجه اليمن، والتحديات الأمنية والانفصالية القوية الآتية من الشمال والجنوب.

أفول الجُمهوريانيّة العربية

حظي ظهور الجُمهوريانيّة العربية في وقت مبكر من القرن العشرين بالتأييد بوصفها قوة ديمقراطية وتحديث. وقد كان لها دور أساسي في قلب الملكيات في العديد من الدول العربية، وأنعشت الآمال بحقبة جديدة في الجمهوريات العربية التي تأسست حديثاً. وشدّدت الجُمهوريانيّة في خطابها على مهمة إضفاء الشرعية على عملية قيادة التحديث والعلمنة والرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، يبدو أن الجُمهوريانيّة تعاني، في القرن الحادي والعشرين، من غياب «الجمهوريين» الحقيقيين من ذوي القيم والمثل العليا التي تدعم الحكومة الشعبية والحكم الدستوري.

إن الخلافة الوراثية التي تلوح في الأفق في الجمهوريات العربية لا تنتمي إلى الحكم الجمهوري، الذي يركّز على المعايير الصريحة للمساواة والكفاءة في الوظائف العامة والغيرة على المصلحة العامة وعلى مُناهضة الملكية. إنها، على العكس من ذلك، تنتمي إلى نوع جديد من الشعبية وإعادة تكريس القبليّة في السلطة السياسية. إن احتمال التوريث في الدول الثلاث، والذي تم بحثه في هذا التعليق يُمثّل توجّهاً خطيراً وتراجعاً عن المثل الجمهورية السابقة. وإذا ماتناك هذا الاتجاه في هذه الدول، فسيكون مؤشراً على مزيد من الانهيار في مُثل الآباء المؤسسين للحكم الجمهوري العربي. علاوة على ذلك، سيؤجّه هذا التوجّه ضربة أخرى إلى آفاق التحوّل النهائي إلى الديمقراطية.

الآثار المترتبة على السياسة

تضع هذه السيناريوهات القوى الخارجية في مواقف صعبة. فكيف ستتصرف في مواجهة خلافة محتملة وشيخ جُمهورانية سلالية؟ لا يجب على القوى الخارجية أن تُحاول «انتقاء الفائزين» أو التدخل مباشرة في مسائل الخلافة. فلحظات الخلافة في هذه الدول الثلاث ستكون مُكثفة، وموضع تنازع، ولا يمكن التنبؤ بها، إذ لا يمكن للقوى الخارجية ترتيب النتائج ولا إحراز تقدّم عبر التدخل.

لا يمكن إنكار أن بعض القوى الخارجية لديها الكثير على المحك في هذه الدول وفي الخلافة المُحتملة، نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه البلدان الثلاثة في مجال النفط، ومكافحة الإرهاب، والسلام مع إسرائيل، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وإمكان وصول الإسلاميين إلى السلطة، والاستقرار الإقليمي، وما إلى ذلك. لكن، وعلى الرغم من ذلك، ينبغي مقاومة إغراء التأثير على الخلافة أو الكشف عن أشخاص «مُرشّحين». هذه السياسات قد تكون مُكلفة مهما تكن نتائج الخلافة. وفي حال فشل الشخص المرشح، فإن القوة الخارجية ستضبط مُتلبسة. كذلك، وفي حال فوز الأشخاص المرشحين، فإن شرعيتهم ستضعف بسبب ارتباطهم بالخارج.

بالنسبة إلى الغرب، فإن ما يمكن، ويجب، أن تضغط من أجله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هو احترام الإدارة الديمقراطية للخلافة.

المؤلف

العربي صديقي مُحاضر بارز في دائرة السياسة في جامعة إكستر وباحث غير مُقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. وهو مُتخصّص في الديمقراطية في الشرق الأوسط العربي، ويُحاضر حول الديمقراطية العربية وحقوق الإنسان، وحوار الحضارات، وعلاقات الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. كما يُقدّم دورات تعليمية حول الإسلام العام والإسلاموية.

العربي صديقي مؤلف كتاب (بالإنكليزية) «البحث عن الديمقراطية العربية: الخطابات والخطابات المضادة».
(*The search fo Arab Democracy:Discourses and Counter-Discourses-*
Columbia University Press:2004)

(و(بالانكليزية أيضا): إعادة النظر بالدمقرطة العربية: انتخابات من دون ديمقراطية.
(*Rethinking Arab Democratization: Elections Without Democracy-*Oxford
University Press.2009)

©2009 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. كل الحقوق محفوظة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مركز أبحاث لايتوخى الربح ومكرّس لتشجيع التعاون بين الأمم وتعزيز الأنخراط الدولي النشط للولايات المتحدة. تأسس المركز العام 1910 وهو لاجزبي يهدف إلى تحقيق نتائج عملية. وبناء على التأسيس الناجح لمركز كارنيغي في موسكو، أضافت المؤسسة إلى نشاطاتها مراكز جديدة في بيجينغ، وبيروت، وبروكسل، إضافة إلى مكاتبها القائمة في واشنطن وموسكو.

